

مدى إدراك المراجع الخارجي للمخاطر الملازمة وأثرها على التقارير المالية (دراسة تطبيقية بديوان المحاسبة الليبي)

أ. أسامة إبراهيم فرج حسين أ. سلام محمد عثمان الطائش
كلية طرابلس للعلوم والتقنية

• مستخلص الدراسة:

تناولت الدراسة مدى إدراك المراجع الخارجي للمخاطر الملازمة وأثرها على التقارير المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة بشكل أساسي في إن ضعف إدراك المراجع الخارجي للمخاطر يعكس احتمال إصدار المراجع لتقرير لا يمثل بعدالة التقارير المالية محل المراجعة، وهدفت الدراسة الي التعرف على مدى إدراك المراجع الخارجي للمخاطر الملازمة وأثرها على التقارير المالية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على المصادر الثانوية والأولية. وتوصلت الدراسة الي وجود إدراك لدى المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة، واتباعه لإجراءات المراجعة للتخفيف من هذه المخاطر. في ضوء الاستنتاجات التي طرحت أوصت الدراسة الي ضرورة زيادة الرفع من مهنية وخبرة المراجع في تقييم البدائل وتحديد البيانات والمعلومات المؤثرة فيها، وكذلك الفهم كافي للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ونطاق مهمة المراجعة.

Abstract of the study:

The study dealt with the extent to which the external auditor is aware of the inherent risks and their impact on financial reports, and the problem of the study was mainly that the weak awareness of the external auditor of the risks reflects the possibility of the auditor issuing a report that does not represent the fairness of the financial reports under review, and the study aimed to identify the extent to which the external auditor is aware of the inherent risks and their impact on financial reports. The study followed the descriptive analytical approach based on secondary and primary sources. The study found that The external auditor is aware of the importance of the inherent risks, and follows audit procedures to mitigate these risks. In light of

the conclusions that were presented, the study recommended the need to increase the professionalism and experience of the auditor in evaluating alternatives and identifying data and information affecting them, as well as an adequate understanding of the accounting system, the internal control system and the scope of the audit task.

المقدمة:

تعتبر المخاطرة التي تتضمنها عملية المراجعة من العوامل الهامة، التي يجب أن يأخذها مراجع الخارجي في الاعتبار، سواء عند اختياره للعينة أو عند تخطيطه لعملية المراجعة، وعند تصميم إجراءات المراجعة الملزمة، وعند تجميع وتقييم أدلة وقرائن المراجعة، وذلك في سبيل إبداء الرأي الفني الموضوعي في عدالة عرض التقارير المالية للمؤسسة محل المراجعة كوحدة واحدة.

وبالتالي فإنه يتطلب من المراجعين عند التخطيط لعملية المراجعة تقييم المخاطر التي من المحتمل أن تؤدي إلى تحريفات جوهرية على التقارير المالية، واتباع إجراءات المراجعة بالاستناد على هذه التقديرات، لتحديد ما إذا كانت هذه التحريفات قد حدثت بالفعل، وبالتالي فإن دقة تقديرات المراجع الخارجي للمخاطر تؤثر مباشرة على كفاءة وفعالية المراجعة.

شكلة الدراسة:

إن وجود مخاطر ذات علاقة بعملية المراجعة والتي من شأنها أن تعترض المراجع الخارجي أثناء قيامه بفحص القوائم المالية تعتبر من الأمور الهامة التي يجب على الجمعيات المهنية والمراجعين أخذها بعين الاعتبار منها:

استخدام العينة الإحصائية، واستخدام الأنظمة الإلكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية، واعداد التقديرات المحاسبية بواسطة إدارة المؤسسة، وجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، وجود مخاطر ملزمة، واستخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة.

إن ضعف إدراك المراجع الخارجي للمخاطر يعكس احتمال إصدار المراجع الخارجي تقرير لا يمثل بعدالة التقارير المالية للمؤسسة محل المراجعة وهذا أمر واقعي يهدد المراجع، لذا ينبغي عليه معرفتها جيداً ودراسة العوامل المؤثرة فيها بغية تقدير درجات هذه المخاطر والمجالات التي تزداد فيها، وأخذ المستويات المقدرة لها في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، واتخاذ كل الإجراءات المناسبة لتخفيض حدة تأثيرها على البيانات المالية.

وحيث أن إبداء الرأي للمراجع الخارجي يتسم بالأهمية والخطورة وله تأثير في جهات ونواحي عدة، فعلى ضوءه لتحديد مواقف وتدور مناقشات وتتخذ قرارات. وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلين التاليين:

1. هل توجد دلالة إحصائية على مستوى اتجاه إجابات مفردات العينة على فقرات محور إدراك المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة؟
 2. هل توجد دلالة إحصائية على مستوى اتجاه إجابات مفردات العينة على فقرات محور إدراك المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة؟
- فرضيات الدراسة:

1. لا توجد دلالة إحصائية على مستوى اتجاه إجابات مفردات العينة على فقرات محور إدراك المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة على التقارير المالية.
2. لا توجد دلالة إحصائية على مستوى اتجاه إجابات مفردات العينة على فقرات محور إدراك المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة على التقارير المالية.

أهمية الدراسة:

- بالنسبة للمكتبة: يوفر هذا البحث مادة علمية ملهمة بموضوع الدراسة تزيد من رصيد البحوث والدراسات الجامعية المتعلقة بمدى إدراك المراجع الخارجي للمخاطر الملازمة وأثرها على القوائم المالية، إضافة إلى إثراء مكتبة الكلية ولو بقسط متواضع لتعم الفائدة.
- بالنسبة للمجتمع: يمكن لهذا الدراسة أن يساهم في تطوير مهنة المراجع الخارجي على حسب التطورات التي تحدث في الواقع العملي، ويساهم أيضا في معرفة مدى إدراك المراجع الخارجي للمخاطر الملازمة وأثرها على القوائم المالية، ومدى إمكانية وثوق المجتمع في مصداقية المراجعين.
- بالنسبة للباحثان: يضيف حصيلة علمية من خلال الاطلاع على الكثير من البحوث والكتب والمجلات والمراجع التي تتناول مخاطر المراجعة عموما والمخاطر الملازمة خصوصا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان مدى إدراك المراجع الخارجي لمعرفة المخاطر الملازمة للمراجعة بمستوياتها المختلفة.
2. التعرف على درجة تأثير العوامل على تقديرات المراجع في تحديد المخاطر الملازمة.
3. إبراز أهمية إدراك المراجع للمخاطر الملازمة لعملية المراجعة في ظل المعالجة الآلية للبيانات المالية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على المصادر الأولية من خلال استمارة استبانة، أما المصادر الثانوية تمثلت في الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والكتب العلمية المتخصصة والدوريات والبحوث والمجلات العلمية.

مجتمع وعينة الدراسة:

حدد مجتمع الدراسة بالمراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي بالإدارة العامة ومراجعي الديوان بفرع طرابلس، ونظرا لصعوبة استخدام طريقة الحصر الشامل لجميع البيانات للاعتبارات التي تتعلق بالوقت والجهد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية على مجتمع الدراسة، ونعتقد بأنها تمثل المجتمع بشكل جيد.

حدود الدراسة:

تم تحديد إطار الدراسة إلى:

- الحدود البشرية: مراجعين الخارجيين بالديوان المكلفين بمراجعة الشركات.
- الحدود المكانية: ديوان المحاسبة الليبي الرئيسي / طرابلس.
- الحدود الموضوعية: تم التركيز على إدراك المراجع الخارجي للمخاطر الملازمة وأثرها.

الدراسات السابقة:

4. دراسة: كردودي، سهام (2015):

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المراجعة التحليلية والتعرف عليها عن قرب وتقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع المراجع سواء المراجع الداخلي أو الخارجي على استخدام المراجعة التحليلية عند تأدية مهامه ومحاولة لإحداث الوعي لأصحاب القرار في المؤسسات والمسيرين لأهمية وجدوى المراجعة التحليلية في مجال تحسين أداء عملية التدقيق ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها إنها تساعد المراجعة التحليلية في لفت الانظار وتوجيه الاهتمام لمجالات وقوع الأخطاء والمخالفات ، وتؤدي المراجعة التحليلية الى الحصول على أدلة أكثر موضوعية الالكترونية منها والورقية ، كما تمكن من تحقيق هدف المعقولية بصفة عامة لأرصدة الحسابات ، ان المراجعة التحليلية ليست بديلا لاختبارات المراجعة التفصيلية ، كما لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها بأهداف المراجعة، وأوصت الدراسة بوضع الحلول المناسبة للمعوقات التي تواجه استخدام المراجعة التحليلية ودعم وتشجيع الباحثين والدارسين لإجراء بحوثهم ودراساتهم في مجال المراجعة التحليلية. تناولت هذه الدراسة مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية بينما تناولت مدى اعتماد المراجع على اجراءات المراجعة التحليلية.

5. دراسة: عبد الوهاب الجعلى (2017):

تمثلت مشكلة الدراسة في أثر الالتزام بالمراجعة التحليلية بالقوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الخلاقة؟ ومدى التزام المراجعين السودانيين بتطبيق المراجعة التحليلية عند تدقيق البيانات المالية؟، وهدفت الدراسة الى التعرف الى المحاسبة الخلاقة وتشخيص ممارساتها وإدراك مدى الاستفادة من الالتزام بالمراجعة التحليلية في التقليل من ممارسات المحاسبة الخلاقة، ومعرفة أهم بنود القوائم المالية التي يمكن التلاعب فيها من خلال ممارسات المحاسبة الخلاقة. وتوصلت الدراسة الى ان التزام المراجع بالمراجعة التحليلية يحد من ممارسات المحاسبة الخلاقة بدرجة عالية، وذلك من خلال المساعدة في الكشف عن مصداقية عرض الأصول والخصوم وحقوق الملكية والافصاح عنها بصورة سليمة، واوصت الدراسة بضرورة اهتمام المهتمين والمهنيين بموضوع المراجعة التحليلية وذلك لأهميتها في كشف أساليب وممارسات المحاسبة الخلاقة، وضرورة وضع دليل خاص بمعايير حوكمة الشركات في السودان وتطوير وتحديث

الأنظمة والقوانين. تناولت هذه الدراسة دور المراجعة التحليلية في التقليل من ممارسات المحاسبة الخلاقة، بينما تناولت دراسة الباحث مدى اعتماد المراجع على إجراءات المراجعة التحليلية.

6. دراسة: أشرف العبدون (2018):

تكمن مشكلة الدراسة في إدراك القائمين على إدارة المنشآت المالية في تحقيق جودة عملية المراجعة مما ينعكس بصورة ايجابية لأهمية الاجراءات التحليلية في تحسين جودة التقارير المالية وبالتالي امكانية الحكم على استمرار المنشآت المالية في ممارسة نشاطها من عدمه، وهدفت الدراسة الى بيان إمكانية تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة ممثلة بالإجراءات التحليلية ومراجعة النظر في الحكم على استمرارية المنشآت المالية عبر الاعتماد على جودة المراجعة وجودة التقارير المالية، وتمثل الاهداف فيما يلي : التعريف بالاتجاهات الحديثة للمراجعة واسس تصنيفها وماهيتها بالتركيز على الاجراءات التحليلية ومراجعة النظر، وتوصلت الدراسة الى ان تطبيق الاجراءات التحليلية دور ايجابي في تحقيق جودة التقارير المالية بما يضمن امكانية الحكم على استمرارية المنشآت من قبل المراجع الخارجي على المنشآت المالية محل الفحص والمراجعة ، أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق تلك الاجراءات وتذليل كافة المصاعب والمحددات التي تؤثر على تطبيقها في الواقع العملي نظرا لدورها الإيجابي في اعطاء نتائج تتصف بالدقة والمصدقية وتكون كلفتها اقل، وضرورة تأهيل المراجعين وتدريبهم على تطبيق أساليب المراجعة التحليلية ، والتأكد من تطبيق اجراءات المراجعة التحليلية في المراجعة لأن ذلك يضمن حقوق جميع الاطراف.

7. دراسة: رحاب، كمال (2023):

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور الاتجاهات المعاصرة في المراجعة التحليلية. هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات المعاصرة للمراجعة المشتركة والتحليلية، وبيان دور الاتجاهات المعاصرة للمراجعة المشتركة جودة المراجعة، توصلت الدراسة إلى وجود نظام اتصال فعال لدى مكتب المراجعة إلى تحسين جودة المراجعة، ووضع خطة للمراجعين لإعداد واجباتهم المهنية أدى إلى تحسين جودة المراجعة، أوصت الدراسة بالعمل على تجويد أداء المراجعين في المراجعة المشتركة والتحليلية لسد قصور أداء المراجع.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم مخاطر المراجعة:

هنالك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم خطر المراجعة منها:

- يقصد بمخاطر المراجعة " هي احتمال إبداء المراجع لرأي غير سليم في القوائم المالية محل الفحص وذلك بسبب فشل في اكتشاف الأخطاء الموجودة في تلك القوائم، أو هي احتمال إبداء رأي نظيف في القوائم مالية تحتوي على التحريفات هامة". (عوض، شحاته، 2013، ص150)

- وعرفت على أنها " احتمال اجراء مراجع الحسابات لرأي متحفظ أو احتمال الامتناع عن إبداء رأي عكسي عندما لا تتماشى الحقائق مع الحقائق الاقتصادية نتيجة عملية المراجعة مما يؤدي إلى بعض الآثار السلبية الناتجة عن النتيجة التي وصل إليها مراجع الحسابات ". (شحاته، 2014، ص66)

- وعرفت بأنها " احتمال أن يصدر المراجع رأيا غير ملائم من القوائم المالية بعد مراجعتها كأن يعطي رأيا غير متحفظا (رأي نظيف) عن قوائم مالية محرفة تحريفا جوهريا، نظرا لفشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تضمنتها المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية، أو أن يصدر رأيا متحفظا على القوائم المالية المحرفة تحريفا جوهريا". (محمد الفيومي وآخرون، 2008، ص304)

- كما عرفت معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في معياره رقم (47) مخاطر المراجعة بأنها المخاطر الناتجة عن فشل المراجع دون أن يدري في تعديل رأيه بشكل ملائم بخصوص قوائم مالية بها أخطاء جوهرية. (محمد نور، 2008، ص14)

ثانياً: أنواع مخاطر المراجعة:

حددت المعايير المهنية ثلاث مكونات لمخاطر المراجعة، ويمكن تقسيم هذه المخاطر على النحو التالي: (محمد وآخرون، 2007، ص256)

أ. المخاطر الملزمة:

وهي قابلية الحسابات للتضليل الهام نسبيا قبل تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.

يمثل الخطر المتلازم واحد من أهم أنواع خطر المراجعة ويحتاج من مراقب الحسابات حكماً مهنياً دقيقاً، خاصة بشأن محددات هذا الخطر وعلاقته بمخاطر المراجعة الأخرى.

إن المخاطر الملازمة هي أحد المخاطر المتعلقة بالعمل التي يحتاج من المراجع أن يراعي عدد كبير من العوامل عند تقييم هذه المخاطر، وأن بعض العوامل المخاطر الملازمة قد لا تتغير من سنة إلى أخرى، وعلى المراجع في هذه الحالة أن يتابع نفس التقييم الخاص بهذه العوامل للسنوات المستقبلية (القادمة)، وعليه تحديث عملية التقييم فقط في حالة تغيير ظروف تلك العوامل. (خرواط، 2012)

ما يجب على المراجع تقييمه عند تقدير المخاطر الملازمة:

أن تقدير المخاطر الملازمة يجب على مراجع الحسابات تقييم العوامل المؤثرة على المخاطر الملازمة وهي كالآتي:

- أ. على مستوى البيانات المالية:
 - خبرة الإدارة والمعرفة لديها والتغيرات الإدارية.
 - طبيعة عمل المنشأة.
 - أمانة الإدارة.
 - الضغوط التي تتعرض لها الإدارة.
 - العوامل المؤثرة على القطاع الذي تنتمي له المنشأة. (المطارنة، 2006)
- ب. فيما يخص رصيد الحسابات والمعاملات:
 - حسابات البيانات المالية المحتمل أن تكون قابلة للتحريف.
 - التعقيد في المعاملات الأساسية والأحداث الأخرى التي قد تتطلب خبير.
 - قابلية الأصول للخسارة أو الاختلاس.
 - إتمام المعاملات الغير الاعتيادية والمعقدة، خاصة في أو قرب نهاية الفترة المالية.
 - معاملات لم تخضع للمعالجات الاعتيادية. (جربوع، 2002)

مفهوم الخطر المتلازم:

• يعرف الخطر المتلازم بأنه مدى قابلية رصيد حساب ما، أو مجموعة من العمليات للتحريف، والذي يمكن أن يكون جوهرياً أما بفردته أو إذا اجتمع مع تحريفات في حسابات أو مجموعات عمليات أخرى، وذلك بافتراض عدم وجود إجراءات وسياسات فعالة لهيكل الرقابة الداخلية. (عبد الوهاب، 2009، ص 300-301)

• وعرف أيضاً بأنه قابلية رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات أن تكون خطأ بشكل جوهري سواء منفردة أو مجتمعة مع الأخطاء في أرصدة حسابات أخرى، وذلك بافتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة ويعتمد حجم ومقدار المخاطر الملازمة على عدة عوامل منها: طبيعة رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات والعوامل الخارجية مثل التطورات التكنولوجية وآثارها وعوامل تتعلق بالمركز المالي للمنشأة مثل عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار في العمليات التجارية وتعتبر المخاطر الملازمة من المخاطر التي لا يمكن للمدقق التحكم فيها وإنما يستطيع فقط تخفيض تأثيراتها وتحديد درجة ومقدار تلك المخاطر، فالمخاطر الملازمة مرتبطة بنزاهة الإدارة وتوجيهاتها بالإضافة إلى تعقيدات قطاع العمل التي تنتمي إليها المنشأة محل التدقيق. (عفاف، إيمان، 2012، ص 38)

• أما الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ترى الخطر الملازم على أنه " قابلية احتواء أحد تأكيدات إدارة المؤسسة على غش وأخطاء مهمة بفرض عدم وجود إجراءات رقابة داخلية. وهذه المخاطر بعضها أكبر من بعض في حالة بعض التأكيدات وما يرتبط من أرصدة أو أنواع من العمليات. (الهيئة السعودية للمحاسبين، 2000، ص 723)

أنواع الخطر الذاتي:

النوع الأول: الخطر الذاتي الناتج عن الظروف:

وهو الخطر الذي ينتج عن عوامل ظروف خارج تحكم المنشأة مثل التغيرات في ظروف الأعمال بصفة عامة والتعليمات الحكومية الجديدة والعوامل الاقتصادية الأخرى ولذلك يواجه هذا الخطر عادة بوضع نظام للرقابة الداخلية المحاسبية.

النوع الثاني: الخطر الذاتي الناتج من الخصائص:

وهو خاص بحساب معين وينتج عن الخصائص الخاصة بهذا الحساب أو تلك العملية فخطر الأخطاء أو المخالفات يكون بالنسبة لأنواع معينة أو العمليات وتكون بعض الأصول أكثر عرضة للسرقة والاختلاس من غيرها فالنقد مثلاً أكثر عرضة للاختلاس عن الأثاث والآلات. (كمال، خالد، 2003، ص 150)

• تقييم مستوى الخطر المتلازم:

يمكن تقسيم مستوى الخطر المتلازم من خلال الآتي:

1. جمع المعلومات اللازمة لتقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال مناقشة الإدارة وجمع المعلومات عن طبيعة نشاط الشركة والصناعة التي تنتمي إليها.
2. عمل زيارات ميدانية لمقر الشركة ومصانعها وموظفيها.
3. تحديد الأطراف ذوي العلاقة.
4. جمع المعلومات عن أداء اختبارات المراجعة واستخداماتها في تنقيح التقييم الأولي. (عبد الوهاب، 2009، ص 306)

ب. مخاطر الرقابة:

- تعتبر مخاطر الرقابة مقياساً يعكس تقدير المراجع لمدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو اكتشاف الأخطاء عند وقوعها، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء، وبذلك تحديد بمستوى أقل والعكس صحيح. (كمال وآخرون، 2006، ص 89)

- أما الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فقد عرفت المخاطر الرقابية " بأنها مخاطر ألا يتم في الوقت المناسب منع أو اكتشاف وجود غش وأخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد التأكيدات بسبب ضعف في الرقابة الداخلية". (الهيئة السعودية للمحاسبين، 2000، ص 723)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المخاطر تنشأ نتيجة القيود على الضوابط الداخلية حيث يمكن للنظام للمحاسبي ونظام الرقابة الداخلية أن يوفر للإدارة أدلة قاطعة على سلامة القوائم المالية، ومن هذه القيود ما يلي:

- المتطلبات الاعتيادية للإدارة بعدم تجاوز كلفة نظام الرقابة الداخلية للمنافع المتوقعة من تطبيق النظام.
- معظم الضوابط الداخلية تميل للتوجه إلى العمليات المتكررة وليس إلى العمليات غير المتكررة.
- احتمال خطأ من البشر بسبب الإهمال أو أخطاء في تقدير وفهم التعليمات.
- إمكانية الالتفاف على الضوابط الداخلية من خلال تواطؤ أحد الإداريين أو أحد الموظفين مع أطراف من خارج أو من داخل المؤسسة أو قيام أحد الأشخاص المسؤولين عن ممارسة الرقابة الداخلية بإساءة، مثل قيام أحد الإداريين بتجاهل الرقابة الداخلية.
- إمكانية أن تصبح الإجراءات غير ملائمة بسبب التغيرات في الظروف. (محمد فاضل، 2018، ص354)

ج. مخاطر الاكتشاف:

- عرفت بأنها "خطر الاكتشاف قياس لفشل إجراءات المراجعة والأدلة المستخدمة في أن تكشف الأخطاء الموجودة في رصيد حساب أو فئات العمليات والتي قد تكون مهمة، منفردة أو عندما تجمع مع أرصدة أو فئات أخرى أو هو الخطر الناتج عن عدم إمكانية اكتشاف المراجع للأخطاء المادية الناتجة من عدم الإظهار الصحيح للقيم في القوائم المالية". (عبد الفتاح وآخرون، 2009، ص56)

- ويعرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في نشرة معايير المراجعة رقم 39 مخاطر الاكتشاف بأنها "المخاطر المتمثلة في كون إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات، في الوقت الذي يكون فيه الخطأ موجوداً" (شلييك، 2008، ص28)

• مكونات خطر الاكتشاف:

إن فشل المراجع في اكتشاف خطأ جوهري مكون من محددين رئيسيين هما خطر المعايينة، ومخاطر اللامعينة، حيث يسعى المراجع إلى تقدير هاذين الخطرين من أجل ضبطهما للوصول إلى أدنى خطر ممكن قبوله.

1. مخاطر المعاينة:

إن تقدير الحاجة إلى استخدام العينات في المراجعة امر منطقي مع تعذر القيام بالفحص الشامل نتيجة لكبر أحجام المشروعات، وتنوع وتعدد عملياتها، وبالتالي عدم فعالية التكلفة في حالة الفحص الشامل ولقد أدت هذه العوامل إلى اتجاه المراجعين إلى استخدام أسلوب المراجعة الاختبارية، وهذه الأخيرة لا تعني القيام بفحص شامل (100%) لكل العمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المالية ولكل المستندات المؤيدة لها، ولكنها تكتفي باختيار عينة من العمليات وفحصها فحصاً شاملاً، على أن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع العمليات الذي سحبت منه العينة، حتى يمكن للمراجع أن يعمم نتائج فحص العينة على مجتمع العمليات ويعتبر اعتماد المراجعين على العينات أحد المبررات الأساسية لاعتبار تقرير المراجع " تعبير عن رأي المراجع " في عدالة القوائم المالية وليس " شهادة مطلقة " بعدالة هذه القوائم. (أحمد، مدثر، 2002، ص 9)

وتنقسم طرق المعاينة إلى طريقتين أساسيتين:

أولاً: المعاينة غير الإحصائية:

تعتمد هذه الطريقة على التقرير والحكم الشخصي للمراجع على ضوء مهاراته، فإن المراجع يختار العينة دون اللجوء الى قواعد الاحتمالات الإحصائية أو أي أسلوب رياضي، وإن معايير المراجعة تستوجب استعمال العينات المكونة إحصائياً، إلا أنها تقبل كذلك باستعمال العينات غير الإحصائية أي تلك المستخرجة دون أي حسابات إحصائية، على أن يكون هذا الحكم منطقي وله أساس من الصحة، وفي جميع الأحوال يمكن للمراجع استخدام هذا الأسلوب في اختبارات فعالية الرقابة الداخلية في الحالات التي يكون فيها المجتمع ممثلاً من وحدات محددة أو متجانسة.

ثانياً: المعاينة الإحصائية:

على عكس المجموعة السابقة فإن هذه المجموعة تعتمد على قواعد الرياضيات وقوانين الاحتمالات في اختيار العينة، وتتميز بأنها توفر نتائج موضوعية حيث يتم تحديد حجم العينة ومفرداتها بطريقة موضوعية، ثم تفسير نتائج الاختبارات بشكل موضوعي أكثر من الطريقة السابقة، كما تمكن المراجع من قياس خطأ المعاينة ومخاطرها بشكل كمي، وتساعد على اختيار عينة لا أكثر ولا أقل من اللازم بل تكون مناسبة مع مجتمع الدراسة. (حسان، مسعود، 2014، ص 143).

2. مخاطر بخلاف المعايير:

وتنقسم المخاطر بخلاف المعايير إلى نوعين هما:

- **مخاطر الإجراءات:** هي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم فعالية الإجراءات المستخدمة في المراجعة، ويمكن تخفيض هذه المخاطر إلى الحد الأدنى بإحلال إجراءات أخرى فعالة لتحقيق نفس الأهداف.

- **مخاطر الأداء:** هي المخاطر الناتجة عن احتمال وجود أخطاء بشرية في تنفيذ وتقييم الاختبارات، ويمكن للمراجع التحكم في هذه المخاطر والرقابة عليها من خلال التدريب والإشراف والمتابعة الدقيقة. (جيهان، 2014، ص 261)

ثالثاً: مستويات المخاطر في عملية المراجعة:

إن تقدير مستوى المخاطر في عملية المراجعة يعتبر المفتاح الرئيسي لضبط تلك المخاطر فقد يلاحظ أن مستوى خطر المراجعة الذي يمكن أن يقبله المراجع يعتبر قراراً اقتصادياً يحتاج إلى تحليل التكلفة والعائد فالعوائد المحتملة من قبول مستوى خطر المراجعة مرتفع هي وفورات في تكلفة عملية المراجعة، وهناك ثلاثة مستويات للمخاطر في المراجعة وهي:

1. **المخاطر المخططة:** أول خطوة يتخذها المراجع تحديد خطر المراجعة المخطط والذي يكون مستعداً لقبوله ليشهد بعدالة عرض القوائم المالية وذلك عندما يكون هناك أخطاء جوهرية في تلك القوائم (ويقوم المراجع بتحديد مستوى الخطر المخطط قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية أو القيام بإجراءات المراجعة، فهو مجرد تقدير مبدئي لاحتمال وجود أخطاء في القوائم المالية).

2. المخاطرة النهائية:

وهي تعبر عن المستوى النهائي للمخاطر، والذي يقدره المراجع بعد إتمام جميع إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية.

3. **المخاطر الفعلية:** وهي التي تعبر عن المستوى الحقيقي للمخاطرة، والذي لا يعلمه المراجع وهذا المستوى يكون موجود فقط من الناحية النظرية.

أن تقدير المستويات السابقة تعتمد على الخبرات المهنية والظروف المحيطة بعملية المراجعة حتى يصدر حكمه المهني الصحيح ولكن ينبغي أن يكون المراجع في درجة غير معروفة

من المخاطر حتى يعمل في ظل عدم التأكد الشيء الذي يجعل المراجع يخرج بصورة واضحة وسليمة تحدد المستويات التي لها المراجعة وتحدد درجاتها.

رابعاً: درجات المخاطرة:

1. المخاطرة العادية للمراجعة: بالرغم من قوي أدلة الاثبات والعناية المهنية من قبل المراجع الا أنه يوجد مستوى عادي في جمع المراجعات وذلك باحتمال وجود خطأ ما أو حادث غش لم يتم اكتشافها.

ومن المؤشرات الدالة على وجود مستوى من المخاطر يعتبر عادياً ما يلي:

- أن تكون الخبرات السابقة للمراجع، في مراجعة عمليات العميل قد أظهرت مستويات عادية من المخاطرة.
- أن يكون هناك تكامل وتوافق بين موظفي العميل والإدارة عمليات العميل.
- وجود نظام رقابة داخلية قوي، وأن يكون النظام المحاسبي مصمم بصورة جيدة.
- عدم وجود مشكلات تمويل خاصة.
- وجود استقرار في منشأة العميل وعدم وجود تغيرات وتقلبات مفاجئة وغيرها من المؤشرات التي تعتبر من طبيعة عمل العميل والتي تؤدي إلى ظهور مستويات عادية من المخاطرة في المراجعة.

2. المخاطر غير العادية للمراجعة: هناك مستوى غير عادي من المخاطرة في بعض المراجعات وذلك لوجود ظروف خاصة بالمنشأة. من المؤشرات الدالة على وجود مستوى من المخاطرة يعتبر غير عادي ما يلي:

أ. أن تكون الخبرات السابقة في مراجعة عمليات قد أظهرت مستوى غير عادي من المخاطرة.

ب. وجود مشكلات في السيولة. (طارق، 2004، ص30-31-32)

خامساً: مسببات مخاطر المراجعة:

تتعدد وجود أسباب مخاطر المراجعة ومنها:

1. اعتماد المراجع في تجميع الأدلة والقرائن على أسلوب العينات، بعكس لو تم فحص جميع مفردات المجتمع.
 2. القصور والمحددات الملازمة لنظم الرقابة الداخلية، أي مهما روعي من دقة عند تصميمها فإنها توفر دليل مقبول وليس مطلق، يمنع حدوث الأخطاء أو كشفها بسبب عنصر التكلفة والمنفعة أو عدم الالتزام بتنفيذ تلك الإجراءات.
 3. طبيعة معظم أدلة المراجعة حيث تعتبر مقنعة وليست حاسمة.
 4. الرأي الذي يبديه المراجع يكون دائما عرضة والخطأ باعتبار أنه انسان وليس هناك انسان معصوم من الخطأ. (ايمان، 2016، ص 57)
- سادسا: العلاقة بين الخطر الملازم وخطر الرقابة من جهة وخطر الاكتشاف من جهة أخرى:
- يمكن النظر للعلاقة بين الخطر الملازم وخطر الرقابة كل على حدا أو معا من جهة، وخطر الاكتشاف من جهة أخرى على النحو التالية:
1. العلاقة بين الخطر الملازم وخطر الاكتشاف علاقة عكسية في ظل مستوى معين لخطر الرقابة.
 2. العلاقة بين خطر الرقابة وخطر الاكتشاف علاقة عكسية، في ظل مستوى معين من الخطر الملازم.
 3. العلاقة بين الأثر المجمع للخطر الملازم وخطر الرقابة من ناحية وخطر الاكتشاف من ناحية أخرى علاقة عكسية بالضرورة، وعليه فالأفضل للمراجع دائما أن ينظر للخطر الملازم وخطر الرقابة كوحدة واحدة، انطلاقا من أنهما يمثلان واقعا مفروضا عليه، وكل مسؤوليته ستتركز في التحكم في خطر الاكتشاف، وصولا لأدنى مستوى من خطر المراجعة المقبولة.
- فمستوى عال من المخاطر الملازمة أو مخاطر الرقابة يعني أن المؤسسة أكثر عرضة للتحريفات، حيث إذا كانت الرقابة الداخلية للمؤسسة محل المراجعة غير فعالة أو كانت هناك دوافع لإدارة الخطأ في أرصدة الحسابات أو كانت طبيعة المعاملات صعبة ومعقدة، فإن خطر وجود الأخطاء المادية يكون عاليا من أجل تخفيض مخاطر الاكتشاف ورقابة مخاطر المراجعة عند مستوى المحدد سابقا. (طارق، 2007، ص 323-324)

ثانيا: الدراسة الميدانية:

8. اختبار ثبات أداة الدراسة:

استخدم الباحثان معادلة (ألفا كرو نباخ)، وطريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1) نتائج اختبار ألفا كرو نباخ والتجزئة النصفية لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرو نباخ	معامل الارتباط بيرسون	معامل الثبات سييرمان براون
إدراك من المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة	15	0.641	0.422	0.594
إدراك من المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة	13	0.829	0.636	0.777

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرو نباخ) قد تراوح بين (0.909، 0.959) لمختلف محاور الدراسة، ويتبين وجود علاقة ارتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث تراوح معامل ارتباط بيرسون بين (0.733، 0.939)، كما إن معامل ثبات سييرمان براون بين النصف الفردي والزوجي تراوح بين (0.846، 0.962)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

9. ترميز بيانات الدراسة:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمة تحمل الاختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكرث الخماسي: (وافق بشدة - اوافق - محايد - لا أوافق - لا أوافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي: أوافق بشدة (5) خمس درجات، أوافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، لا أوافق (2) درجتان، لا أوافق بشدة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن $(5+4+3+2+1)/5 = 3$ ، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي

قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

10. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Social Sciences for Statistical Package" والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 26، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

- معامل ألفا كرو نباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سيبرمان براون.
- التوزيع النسبي، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.
- اختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.
- خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	32	100.0
	اناث	00	00.0
	المجموع	32	100.0
العمر	اقل من 25 سنة	1	3.1
	من 25 الى 30 سنة	13	40.6
	من 30 الى 40 سنة	9	28.1
	أكثر من 40 سنة	9	28.1
	المجموع	32	100.0
الدرجة العلمية	دبلوم	1	3.1

75.0	24	بكالوريوس	
21.9	7	ماجستير	
00.0	00	دكتوراه	
100.0	32	المجموع	
96.9	31	محاسبة	التخصص العلمي
00.0	00	مراجعة	
00.0	00	إدارة	
3.1	1	تمويل ومصارف	
100.0	32	المجموع	
6.3	2	من سنة إلى سنتين	سنوات الخبرة
21.9	7	من سنتين إلى 5 سنوات	
31.3	10	من 5 إلى 10 سنوات	
40.6	13	من 10 سنة فأكثر	
100.0	32	المجموع	
31.3	10	لا يوجد	عدد الدورات التدريبية
56.3	18	من 3 دورات فأقل	
12.5	4	من 5 دورات فأكثر	
100.0	32	المجموع	
00.0	00	رئيس قسم	المسمى الوظيفي
9.4	3	مدير إدارة	
84.4	27	مراجع	
6.3	2	أخرى	
100.0	32	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (2) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالآتي:

- أن نسبة 100.0٪ من مفردات العينة ذكور.
- أن نسبة 40.6٪ أعمارهم تتراوح (من 25 الى 30 سنة)، ونسبة 28.1٪ أعمارهم تتراوح (أكثر من 40 سنة).
- أن نسبة 75.0٪ درجتهم العلمية (بكالوريوس)، ونسبة 21.9٪ درجتهم العلمية (ماجستير).
- أن نسبة 96.9٪ تخصصهم (محاسبة)، ونسبة 3.1٪ تخصصهم (تمويل ومصارف).
- أن نسبة 40.6٪ سنوات خبرتهم (من 10 سنة فأكثر)، ونسبة 31.3٪ سنوات خبرتهم (من 5 إلى 10 سنوات).
- أن نسبة 56.3٪ التحقوا (من 3 دورات فأقل)، ونسبة 31.3٪ لم يلتحقوا بدورات تدريبية.
- نسبة 84.4٪ من مفردات العينة (مراجعين)، ونسبة 9.4٪ (مدير إدارة).
- تحليل بيانات الدراسة

الفرضية الأولى: لا يوجد إدراك من المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة على التقارير المالية.

جدول رقم (3) نتائج تحليل محور إدراك من المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة على التقارير المالية

ت	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي S.D	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	المستوى المعنوية p-value	الترتيب	درجة الموافقة					مجموع
							أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
1	إن المراجع يقوم بتقييم المخاطر الملازمة عن طريق تجميع دلائل او قرائن ناتجة من تقييم العوامل المؤثرة على هذه المخاطر	4.156	0.574	40.950	0.000	2	08	21	03	00	00	ت ٪
							25.0	65.6	9.4	00.0	00.0	
2	إن إمكانية تقييم المخاطر الملازمة تعمل على تحسين	4.063	0.435	52.789	0.000	3	04	26	02	00	00	ت ٪
							12.5	81.3	6.3	00.0	00.0	

										تطوير كفاءة وفاعلية عملية المراجعة	
10	0.000	21.43 9	0.915	3.469	01 3.1	01 3.1	17 53.1	08 25.0	05 15.6	ت %	3
										ان المراجع يمكنه اعطاء ضمان بأن القوائم المالية خالية تماماً من الأخطاء والتعريفات	
4	0.000	36.36 8	0.622	4.000	00 00.0	00 00.0	06 18.8	20 62.5	06 18.6	ت %	4
										عند تقييم المخاطر الملازمة يجب على المراجع تجميع وتحديث معلومات متعلقة بشتى ملامح المنشأة محل المراجعة والنشاط الذي تمارسه	
1	0.000	43.18 1	0.553	4.219	00 00.0	00 00.0	02 6.3	21 65.6	09 28.1	ت %	5
										من أجل تقييم المخاطر الملازمة على المراجع أن يستخدم حكمه المهني المستمد من خبرته السابقة	
14	0.000	16.97 2	0.896	2.688	02 6.3	13 40.6	10 31.3	07 21.9	00 00.0	ت %	6
										أن تقييم المخاطر الملازمة عملياً عملية صعبة ومعقدة	
15	0.000	18.90 6	0.832	2.781	01 3.1	11 34.4	15 46.9	04 12.5	01 3.1	ت %	7
										يمكن أن يقال عن المخاطر الملازمة كأحد مخاطر المراجعة المتعلقة بالعميل بأنها عنصر غامض	
13	0.000	21.22 7	0.833	3.125	01 3.1	06 18.8	13 40.6	12 37.5	00 00.0	ت %	8
										على المراجع تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية عند تطوير برنامج المراجعة	
5	0.000	34.71 0	0.647	3.969	00 00.0	00 00.0	07 21.9	19 59.4	06 18.8	ت %	9
										يحتاج المراجع إلى أن يراعى عدد كبير من العوامل عند تقييم المخاطر الملازمة	
11	0.000	21.92 8	0.871	3.375	01 3.1	03 9.4	13 40.6	13 40.6	02 6.3	ت %	10
										تقيم مخاطر الملازمة يتم على مستوى أرصدة الحسابات وعلى مستوى القوائم المالية	
6	0.000	29.33 3	0.759	3.938	00 00.0	01 3.1	07 21.9	17 53.1	07 21.9	ت %	11
										دراية المراجع الخارجي بمخاطر الملازمة مهم جداً الضمان استمرارية العميل وتعزيزه موقفه التنافسي	

9	0.000	19.08 3	1.047	3.531	01	04	10	11	06	ت	12	تلعب المخاطر الملازمة دور سلبى في اظهار القوائم المالية على الوجه الغير صحيح
					3.1	12.5	31.3	34.4	18.8	%		
12	0.000	18.09 5	1.016	3.250	02	04	13	10	03	ت	13	زيادة مخاطر الملازمة تعكس مدى مصداقية القوائم المالية ومن ثم تقارير المراجعين الخارجيين
					6.3	12.5	40.6	31.3	9.4	%		
8	0.000	24.60 0	0.884	3.844	00	02	09	13	08	ت	14	التعرف على المخاطر الملازمة تساهم في تقليل والحد من الأخطاء المقصودة والغير مقصودة
					00.0	6.3	28.1	40.6	25.0	%		
7	0.000	30.06 1	0.723	3.844	00	02	05	21	04	ت	15	عند تقدير المخاطر الملازمة على المراجع أن يستخدم اجتهداه المهني على مستوى البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة، وخيرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر على اعداد القوائم المالية
					00.0	6.3	15.6	65.6	12.5	%		
	0.000	70.34 4	0.290 8	3.616	الدرجة الكلية حول محور							

الجدول رقم (3) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (إدراك من المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة على التقارير المالية) جاءت أغلبها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود إدراك من المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة على التقارير المالية، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

الفرضية الثانية: لا يوجد إدراك من المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة على التقارير المالية.

جدول رقم (4) نتائج تحليل محور إدراك من المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة على التقارير المالية

ت	محتوى الفقرة	ت	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
1	على المراجع أن يكون على فهم كافي للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية المراجعة	ت	13	15	04	00	00	4.281	0.683	35.450	0.000	1
			40.6	46.9	12.5	00.0	00.0					
2	يجب على المراجع الخارجي فحص نظام الرقابة الداخلية بإجراءات الضبط الداخلي للحد من تلك المخاطر	ت	10	13	09	00	00	4.031	0.782	29.153	0.000	5
			31.3	40.6	28.1	00.0	00.0					
3	التأكد من صحة التقديرات المحاسبية تعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	ت	12	17	03	00	00	3.281	0.634	29.267	0.000	13
			37.5	53.1	9.4	00.0	00.0					
4	درجة موثوقية المراجع يمكن أن تقلل من مخاطر المراجعة بشكل عام	ت	02	20	09	00	01	3.719	0.634	33.170	0.000	10
			6.3	62.5	28.1	00.0	3.1					
5	التزام المراجع بدراسة إجراءات اعتماد الإدارة	ت	01	13	16	00	02	3.406	0.665	28.965	0.000	12
			3.1	40.6	50.0	00.0	6.3					

											للتقديرات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة	
4	0.000	37.13 1	0.619	4.063	00	00	05	20	07	ت	على المراجع توثيق الأسس التي بني عليه استنتاجاته عند تقدير المخاطر	6
					00.0	00.0	15.6	62.5	21.9	%		
8	0.000	34.63 4	0.628	3.844	00	00	09	19	04	ت	درجة موثوقية المراجع يمكن أن تؤثر على دقة المعلومات المحاسبية	7
					00.0	00.0	28.1	59.4	12.5	%		
6	0.000	29.69 5	0.762	4.000	00	00	09	14	09	ت	يعتمد المراجع على نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية	8
					00.0	00.0	28.1	43.8	28.1	%		
7	0.000	37.74 3	0.595	3.969	00	00	06	21	05	ت	على المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة	9
					00.0	00.0	18.8	65.6	15.6	%		
11	0.000	35.21 9	0.592	3.688	00	00	12	18	02	ت	يعتمد المراجع على اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر المراجعة	10
					00.0	00.0	37.5	56.3	6.3	%		

3	0.000	35.36 0	0.660	4.125	00	00	05	18	09	ت	أن يكون المراجع ممارس	11
					00.0	00.0	15.6	56.3	28.1	%	الشكل المهني بدرجة ملائمة قد يساعده على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة	
2	0.000	37.44 9	0.628	4.156	00	00	04	19	09	ت	يتعين على المراجع الخارجي فهم نطاق مهمة المراجعة التي تعاقده على تنفيذها، وهذا يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة	12
					00.0	00.0	12.5	59.4	28.1	%		
9	0.000	31.13 4	0.693	3.813	00	01	08	19	04	ت	عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي يتم القيام بها للحصول على فهم النظام المحاسبي والنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضاً أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجراءات المناسبة، وهذا يساعد على تخفيض المخاطر في عملية المراجعة	13
					00.0	3.1	25.0	59.4	12.5	%		
	0.000	57.80 0	.3792 0	3.875	الدرجة الكلية حول محور يوجد إدراك من المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة							

الجدول رقم (3) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (إدراك من المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة على التقارير المالية) جاءت أغلبها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود إدراك من المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة على التقارير المالية، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج

1. من خلال التحليل الاحصائي للفرضية الأولى للدراسة اتضح وجود إدراك من المراجع الخارجي لأهمية المخاطر الملازمة على التقارير المالية، حيث ان المراجع الخارجي يعمل على تقييم المخاطر الملازمة من خلال تقييم البدائل وجمع البيانات والمعلومات وتحديد العوامل المؤثرة عليها، كما ان مهنية المراجع وخبرته لها دور في تقييم هذا النوع من المخاطر وتمنحه إعطاء ضمانات لاستمرارية العمل.

2. من خلال التحليل الاحصائي للفرضية الثانية للدراسة اتضح وجود إدراك من المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة للتخفيف من المخاطر الملازمة على التقارير المالية، حيث اكدت عينة الدراسة على أهمية معرفة وفهم المراجع لآلية عمل للنظام المحاسبي وفحص نظام الرقابة الداخلية، والتزامه بالإجراءات والتأكد من موثوقية الأسس والمعايير التي يعمل بها عند تقديره للمخاطر، كما يعمل المراجع الخارجي على مقارنة التقديرات لفترات سابقة مع الواقع الحالي، ومن اهم الأمور التي يزيد بها من تخفيف المخاطر الملازمة هي خبرته ومهنيته في مجال المراجعة.

ثانياً: التوصيات

وفقاً لما توصلت إليه الدراسة من نتائج نوصي بالآتي:

1. زيادة الرفع من مهنية وخبرة المراجع في تقييم البدائل وتحديد البيانات والمعلومات المؤثرة فيها يمكنه من تقييم هذا النوع من المخاطر وبناء أحكامه على المستقبل بشكل سليم.

2. يجب على المراجع أن يكون على فهم كافي للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ونطاق مهمة المراجعة التي تعاقد على تنفيذها، يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة.

• قائمة المراجع:

أولا الكتب العلمية:

1. عوض لبیب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية، القاهرة، دار التعليم الجامعي، 2013. ص 150
2. شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الحسابات، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2014، ص 66
3. محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008 ص 304
4. محمد محمد نور وآخرون، مراجعة الحسابات المتقدمة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 14
5. عصام الدين خرواط، دراسات معاصرة في مراجعة الحسابات، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، غريان، دار الكتب الوطنية، 2012
6. المطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية، ط الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006
7. عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، مصر، الدار الجامعية، 2009 ص 300-301
8. هيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، المملكة العربية السعودية، 2000
9. كمال عبد السلام علي، خالد المعتصم، أصول علم المراجعة القاهرة، 2003. ص 150
10. عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، مصر، الدار الجامعية، 2009.

11. كمال خليفة أبو زيد وآخرون، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
12. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المراجعة الخارجية موضوعات متخصصة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009 ص 56
13. أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، دن، مصر، 2002. ص 9
14. جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014. ص 261
15. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية الأمريكية والعربية، ج 2، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004. ص 30-32.
16. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 323-324.

ثانيًا: المجالات

1. جربوع، يوسف محمود، المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية وموقف المراجع الخارجي منها، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 42، 2002
2. عفاف إسحق أبودر، إيمان على أحقيط، تحليل تقدير مخاطر التدقيق وأثرها على الأداء المهني للمدقق الخارجي، (القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، 2012). ص 38
3. محمد فاضل نعمة الياسري، أثر مخاطر التدقيق على كفاءة وفاعلية تخطيط وتنفيذ عمل مراقب الحسابات، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، العراق، 2018 ص 354
4. خمقاني محمد حسان، صديقي مسعود، اختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة باستخدام أسلوب المعاينة والإحصائية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014. ص 143

الرسائل العلمية:

1. محمود أبو القاسم شليبيك، العوامل المؤثرة في مخاطر المراجعة وتأثيرها على عملية المراجعة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008. ص 28
2. إيمان الشيخ عمر موسى، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر المراجعة، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2016). ص 57.